الأمانـة العامـة

كلمـة

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في

المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2016

تلقيها

معالي السفيرة الدكتورة / هيفاء أبو غزالة

الأمين العام المساعد

رئيس قطاع الإعلام والاتصال

عمان : 29 مايو 2016

معالي الدكتور عماد نجيب فاخوري

وزير التخطيط والتعاون الدولي

معالي الدكتورة ريما خلف

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للاسكوا

صاحبات وأصحاب المعالي،

السيدات والسادة،

يشرفني بدء أن أنقل لكم تحيات معالي الدكتور / نبيل العربي – الأمين العام لجامعة الدول العربية، الذي كان حريص كل الحرص على المشاركة معنا اليوم في افتتاح المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2016، لولا ارتباطات هامة حالة دون ذلك، إلا أنه كلفني أن أنقل لكم تمنياته بالتوفيق والنجاح لأعمال المنتدى.

ويسعدني أن أكون معكم اليوم وزملائي من كافة القطاعات المعنية في جامعة الدول العربية، بموضوع التنمية المستدامة، لنؤكد حرص جامعة الدول العربية بوصفها المنظمة الإقليمية المعنية بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية ومع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الإقليمية لدعم الجهود الدول العربية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

وانطلاقا من دور جامعة الدول العربية ، جاء القرار رقم (631) الصادر عن القمة العربية في شرم الشيخ (مارس / آذار 2015)، ليؤكد على قيامها بوضع الخطط العربية في مختلف قطاعات التنمية المستدامة بما يُمكن الدول العربية من تنفيذ هذا الالتزام العالمي بحلول عام 2030.

وانطلاقاً من ذلك فإن حرصنا على المشاركة في المنتدى اليوم جاءت لتعزز لتعزيز أيضاً التعاون القائم بين منظومة جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في مختلف المجالات التنموية، وأود هنا أن أتوجه بالشكر إلى معالي الدكتورة / ريما خلف، على جهودها المقدّرة لدعم مسيرة العمل التنموي العربي المشترك، وعلى تنظيم هذا المنتدى الهام بالتعاون مع جامعة الدول العربية.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى معالي الدكتور / عماد نجيب فاخوري، على مبادرته الهامة باستضافة اعمال المنتدى في المملكة الأردنية الهاشمية، والتي جاءت مواصلة لمسيرة المملكة المقدرة لتعزيز العمل العربي المشترك.

أصحاب المعالي

السيدات والسادة،

منذ إطلاق المشاورات العالمية حول أجندة التنمية المستدامة، بدأت جامعة الدول العربية والمجموعة العربية في نيويورك انطلاقاً مما حققتها من إنجازات لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية بالإعداد لهذه الأجندة على مختلف الأصعدة من خلال الدول الأعضاء والمجالس والمنظمات العربية المتخصصة، وبتعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وكافة الجهات المعنية، ولا يسع المجال الآن لعرض تلك الجهود فأنتم على دراية بها وقد كنتم شريك فاعل في بلورة الأولويات العربية للتنمية المستدامة، وقد رحبت قمة شرم الشيخ بكافة هذه الجهود وطالبت بمواصلة العمل على تنفيذ تلك الأولويات كما ذكرت في بداية الكلمة.

أننا إذ نجتمع اليوم للتشاور حول تنفيذ خطة 2030، من خلال عدد من المحاور الهامة ذات العلاقة، وضمان الا يخلف الركب أحد، فلابد وأن نُقر أن هناك تحديات جسام تواجه المنطقة والتي تتمثل في استمرار الصراعات في عدد من دول المنطقة وما شكلته من حالة اضطراب وأزمات حادة وصدمات عنيفة، ناهيكم عن المآسي الإنسانية الغير مسبوقة وما تشهده المنطقة من تهجير ونزوح قسري جماعي للمواطنين في الدول، ولا يزال يشكل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية يشكل عقبة رئيسية في المضي قدماً في المسيرة التنموية وتدهور الأوضاع الاجتماعية والتنموية في الضفة وغزة، وكما تعلمون يمثل توسع رقعة الإرهاب وما أنتجه من تنظيمات ظلامية جديدة تدمر المكتسبات التنموية وتروع الآمنين من السكان بمختلف فئاتهم عقبة هامة أيضاً للمضي قدماً لتحقيق التنمية المنشودة.

إن كل ما ذكرته حول التحديات باختصار، يؤكد على ضرورة العمل بمقاربات جديدة تأخذ في الاعتبار تلك التحديات وتحاول قدر الإمكان من تخطيها، وهو الأمر الذي حدا بجامعة الدول العربية، من وضع تصور يربط بين تحقيق خطة التنمية المستدامة بتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات من خلال تعزيز وبناء الشراكات في مجال مواجهة الأزمات والعمل على إنشاء شبكة عربية في مجال الإنذار المبكر وإدارة الأزمات، انسجاما مع تنامي روح العمل العربي المشترك للتعامل مع تلك التحديات بمفهوم شامل وبأبعاده التنموية المختلفة، مع التأكيد على ضرورة تعزيز الإرادة السياسية المقرونة بالتزامات دولية حازمة، تخفف وتعالج في نفس الوقت من الأثار الناجمة عن تلك التحديات، وذلك من خلال شراكة وتعاون وثيق بين الحكومات والجهات المانحة والمؤسسات متعددة الأطراف والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، للعمل بشكل جماعي بما يُحقق الأهداف المرجوة، التي تدعم التكامل بين العناصر الانسانية والإنمائية، وبما يعزز القدرة على مواجهة الأزمات في المناطق المتأثرة بالصراع والنزاع وغيرها من الأهداف التي في تحقيقها عامل رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة.

أصحاب المعالي،

السيدات والسادة،

إدراكاً من جامعة الدول العربية بضرورة التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، الارتباط المتبادل بين السلم والأمن والتنمية، وما يتطلبه ذلك من العمل في إطار منظومة متناغمة مراعية للتخصصات وبما يضمن عدم الازدواجية في العمل، فبادرت أجهزة جامعة الدول العربية بإطلاق العديد من الخطط والاستراتيجيات المتخصصة في مختلف قطاعات التنمية المستدامة، وأذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني تحت عنوان "دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" الذي أقره مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، إعلان القاهرة للمرأة العربية والخطة الاستراتيجية للنهوض بالمرأة العربية لما بعد 2015، منهاج عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالمرأة في المنطقة العربية، الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة الذي أقره مجلس وزراء البيئة العرب، خارطة طريق إعلامية عربية لدعم تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 الذي أقره مجلس وزراء الاعلام العرب في دورته 47 عام

2016، أجندة التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على مواجهة الازمات التي أقرتها الشبكة العربية لمواجهة الازمات ، وغيرها_م من الاستراتيجيات والخطط ذات العلاقة.

بالإضافة إلى ما تقدم بادر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بتنظيم أول مؤتمر وزاري إقليمي في العالم بعد اعتماد خطة التنمية المستدامة، لوضع تصور حول تنفيذ الأجندة مع التركيز على الأبعاد الاجتماعية، وصدر عن هذا المؤتمر الذي تميز بالمشاركة المتخصصة لكافة الوزارات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة المعنية بالأبعاد الاجتماعية للخطة، "الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، الأبعاد الاجتماعية، وسوف تعرض نتائج المؤتمر تفصيلا على المنتدى الموقر، بما يمكن من التشاور حول كيفية تنفيذه بما يعزز جهود الدول العربية الرامية لتنفيذ الأجندة.

أصحاب المعالي،

السيدات والسادة،

إن العمل على تنفيذ خطة التنمية المستدامة يتطلب الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة لا سيما الحراك السكاني والتهجير القسري واللجوء وما نتج عنه من تغيرات في الخارطة السكانية، والتركيب السكاني في المنطقة العربية، الأمر الذي يؤكد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص بقضايا اللاجئين والمشردين، والتشديد على أهمية حماية أمنهم الغذائي، وأنتهز هذه المناسبة لندعو مجدداً المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في دعم الدول المستضيفة للاجئين وتعزيز قدراتها على الصمود والحفاظ على استدامة مواردها الطبيعية واعتماد سياسات بيئية تدعم المجتمعات المحلية، التي تعيش ضمن المناطق الطبيعية الحساسة ومنها المحميات الطبيعية.

وفي ذات الإطار فإن وسائل التنفيذ لا تقتصر على توفير التمويل الدولي فحسب، بل تعزيز جهود كل القطاعات في الدول لتحقيق التنمية المستدامة من خلال زيادة التجارة الدولية العربية وتحرير التجارة وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية في كافة القطاعات، مع مواصلة السعي لتخفيف عبء الدين الخارجي والاتجاه نحو

الاستثمار المستدامة في المشاريع التكاملية، والاستثمار في التكنولوجيا والبحث العلمي الذي يعزز التكامل العربي ويستفيد من القدرات العديدة والميزات النسبية المتوفرة لدى الدول العربية مجتمعة.

وإذ كنا نسعى إلى تنفيذ خطة 2030، فلا بد أن نضع نصب اعيننا أن القضاء على الفقر بكافة أبعاده هو التحدي العالمي الأكبر أمام المجتمع الدولي الذي يستوجب منا جميعاً العمل في منظومة متكاملة لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى القضاء عليه، وأن يتم ذلك في إطار من الشراكة العالمية من أجل التنمية واستنادا إلى المبادئ العالمية للتعاون الدولي، وفي مقدمتها المسؤولية المشتركة مع تباين الأعباء واحترام ومراعاة الأوضاع والظروف.

في ختام كلمتي أؤكد على جاهزية جامعة الدول العربية التي تضم تحت جناحيها جميع الدول العربية وأمانتها العامة التي تضم الأمانات الفنية لكافة المجالس الوزارية القطاعية في الدول العربية بالإضافة ~~على~~ إلى منظماتها المتخصصة، وشراكاتها الفاعلة مع كافة المنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والهيئات البرلمانية والمؤسسات العلمية والبحثية والإعلام، ل ستكون داعماً فاعلاً لدولها الأعضاء وآلية للتكامل والتنسيق والمتابعة والرصد والمراجعة والتقييم في المنطقة العربية، بالتعاون مع جميع شركائها واصحاب المصلحة.

وأنتهز هذه المناسبة لنؤكد على تعزيز تعاوننا مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، لنعمل معاً للقضاء على الفقر وتحقيق رفاه المواطن العربي في إطار من العدالة الاجتماعية.

وفقنا ووفقكم الله لما فيه الخير للشعوب العربية.

وشكراً